



# المرصد الاقتصادي الليبي



WORLD BANK GROUP  
مجموعة البنك الدولي



# المرصد الاقتصادي الليبي

العدد رقم 1: يوليو 2020



**WORLD BANK GROUP**



# جدول المحتويات

7	الملخص التنفيذي.....
9	1. التطورات الأخيرة .....
17	2. الوضع الراهن .....
23	الملحق .....

## جدول الأشكال

10	الشكل (1): نمو إجمالي الناتج المحلي وإنتاج النفط، ليبيا .....
10	الشكل (2): ارتفاع معدلات التضخم في ليبيا، مدفوعة بانعدام استقرار الاقتصاد الكلي، 2016-2020 .....
11	الشكل (3): تظل المالية العامة في ليبيا تحت الضغط، على الرغم من المكاسب المفاجئة للنقد الأجنبي 2012-2019 .....
12	الشكل (4): الهبوط الكبير في الاستثمارات الداخلية والخارجية المباشرة، ليبيا، 2000 – 2018 .....
13	الشكل (5): تعاني التجارة الليبية من انعدام تنوع المنتجات والشركاء .....
14	الشكل (6): التعافي الجزئي للدينار الليبي بعد تقنين سياسة سعر الصرف 2014-2020 .....

## قائمة الجداول

12	الجدول (1): ميزانية ليبيا، وفقاً للمنطقة (نسبة إجمالي الناتج المحلي) .....
18	الجدول (2): ميزانية ليبيا المعتمدة لعام 2020 وتنفيذها خلال الفترة من يناير – يونيو، حسب للمنطقة .....
19	الجدول (3): لا يزال موقف ليبيا الخارجي تحت الضغط – 2016 – 2020 .....
20	الجدول ب 2.1: نسبة المشاركين في الاستطلاع ممن يواجهون أنواعًا مختلفة من الحرمان، أكتوبر (2019) .....

## قائمة المربعات

14	المربع (1): المؤسسات المالية في ليبيا .....
20	المربع (2): المؤشرات الاجتماعية .....



# الملخص التنفيذي

على الرغم من ارتفاع إيرادات النفط ورسوم مبيعات النقد الاجنبي، ظلت المالية العامة تعاني من الضغوطات طوال العام 2019، إذ كانت مقيدة بارتفاع النفقات الثابتة، وعلى وجه التحديد، استمر مجموع الأجور في الارتفاع، مما انعكس على تعدد القطاع العام وارتفاع الأجور الفعلية. كانت فجوة التمويل في عام 2019 لتزيد اتساعًا لولا الرسوم علي مبيعات النقد الأجنبي، والتي درّت المزيد من المكاسب غير المتوقعة لسد هذه الفجوة. بناءً على ما تقدم، استطاعت الميزانية تحقيق وفّر إضافي بعد ست سنوات متتالية من العجز، وانخفض إجمالي الدين المحلي الليبي بشكلٍ طفيف، إلا أنه ما زال مرتفعًا (144% من إجمالي الناتج المحلي).

استمر الحساب الجاري في تسجيل فائض إضافي للسنة الثالثة على التوالي عام 2019، ويرجع هذا الفائض إلى تطبيق مصرف ليبيا المركزي لسياسة التقنين، ليقصر استهلاك المعروض من العملة الصعبة على الواردات الأساسية فقط. كما ساهمت إيرادات الغاز والنفط في تحقيق هذا الفائض. على الرغم من فائض الحساب الجاري، انخفضت الاحتياطيات الأجنبية الخاصة بمصرف ليبيا المركزي بحلول نهاية عام 2019، إلى جانب الانخفاض الجوهري في الاستثمارات الأجنبية المباشرة منذ 2014، مما تسبب في خلق المزيد من الضغوطات على احتياطيات النقد الأجنبي.

استمر الدينار الليبي في معاناته في السوق الموازية نتيجة لعدم اليقين السياسي وانعدام استقرار الاقتصاد الكلي. حقق الدينار الليبي خسارة تبلغ 54% من قيمته في السوق الموازية في النصف الأول من عام 2020، وذلك عقب زيادة تطبيق مصرف ليبيا المركزي لقيود صرف العملات الأجنبية، إضافة إلى تزايد عدم اليقين بشأن إطار عمل الاقتصاد الكلي.

بالنظر إلى الأوضاع المستقبلية، فإن محدودية القدرة على إنتاج وتصدير النفط – إن لم يكن انعدامها – سوف تؤثر على ما تبقى من

تعرض الاقتصاد الليبي في الآونة الأخيرة إلى أربع صدمات متداخلة؛ بداية من تصاعد الصراع الذي يحاصر الأنشطة الاقتصادية، وغلق حقول النفط مما تسبب في وقف مصدر الدخل الرئيسي للبلاد، إلى جانب انخفاض أسعار النفط، مما قلل بدوره من دخل إنتاج النفط من بعض الحقول المتبقية، وأخيرًا تفشى جائحة فيروس كوفيد-19 (3,438 حالة إصابة مؤكدة، و73 حالة وفاة اعتبارًا حتى يوليو 2020)، والذي يشكل قوبًا إضافية على الاقتصاد الليبي. تتناول مذكرة الرصد هذه، الأولى من بين سلسلة من المذكرات نصف السنوية، الاتجاهات والأنماط الاقتصادية والاجتماعية الأخيرة الناشئة عن هذه الصدمات. تستهدف هذه المذكرة تقديم المعلومات للأطراف المعنية برفاء المواطنين الليبيين من خلال لمحة عامة ومنهجية عن الأوضاع على أرض الواقع.

تسبب الهجوم على طرابلس في أبريل العام 2019، وكذلك الحصار المفروض على موانئ ومحطات النفط الرئيسية في البلاد في يناير 2020 في نشأة أخطر الأزمات السياسية والاقتصادية والإنسانية التي واجهتها ليبيا منذ عام 2011. بدأ الأثر الاقتصادي يلوح في الأفق عام 2019، حيث انخفض معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الفعلي بشكلٍ حاد ليصل إلى 2.5%، بعد بوادر التعافي الاقتصادي الواعدة خلال الفترة بين عامي 2017-2018، مع متوسط قياسي لمعدل النمو، بلغ حينها تقريبًا 20.8%، ليسوء الوضع أكثر مما هو عليه مع توقعات لكساد اقتصادي عميق في ليبيا عام 2020، وفي الوقت ذاته وبعد سنوات عديدة من ارتفاع معدلات التضخم؛ بدأت الأسعار في التراجع عام 2019 نظرًا لانخفاض معدلات سعر الصرف في السوق الموازية، وفقًا للإجراءات التي اتخذتها الحكومة الليبية ومصرف ليبيا المركزي (CBL)، وذلك من خلال فرض رسوم على مبيعات العملة الصعبة (183%) مع تسهيل الوصول إلى سوق صرف العملات الأجنبية (سوق سعر صرف العملات الأجنبية).

تزايدت المخاطر في إقليم ليبيا بشكل كبير، نظرًا لتحول النزاع إلى حرب بالوكالة، مع تضارب أجندات وأهداف أطراف النزاع. في وقت إعداد هذه المذكرة، تسبب التصعيد العسكري، إضافة إلى حشد الجانبين للمعدات والقوات العسكرية حول مدينة سرت الليبية في تصعيد المخاطر السلبية التي تعوق المُضيّ قدمًا. أما السيناريو البديل الذي يمكن من خلاله تخطي المحنة الحالية وحالة عدم اليقين، هو وجود إرادة سياسية وطنية متجددة، تعمل على توحيد الدولة ومؤسساتها، وتنفيذ السياسات والإصلاحات الضرورية لتعزيز المؤسسات، وتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي والتنوع الاقتصادي.

العام 2020، نتيجة لإغلاق موانئ ومحطات النفط، مما سيقود بطبيعة الحال إلى تباطؤ معدل نمو إجمالي الناتج المحلي لهذا العام. تعكس الميزانية المعتمدة لعام 2020 بشكل جزئي خطورة الأوضاع، مع توقعات لعجز كبير في الميزانية، هو الأعلى في السنوات الأخيرة. وبالمثل؛ من المتوقع أن يتعرض الحساب الجاري لعجز جوهري في العام 2021-2020، وبالتالي انخفاض الاحتياطيات المالية أيضًا لهذا العام.





# التطورات الأخيرة

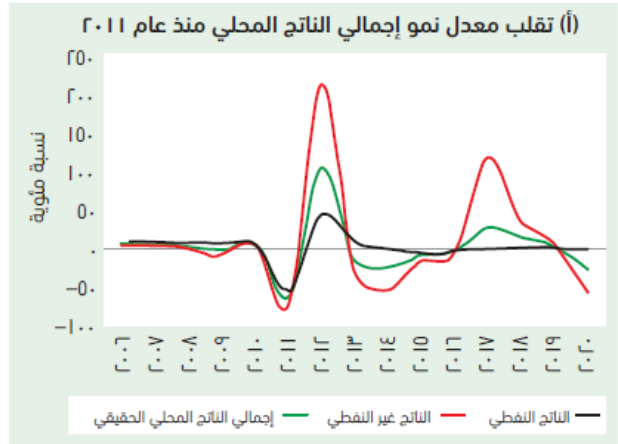
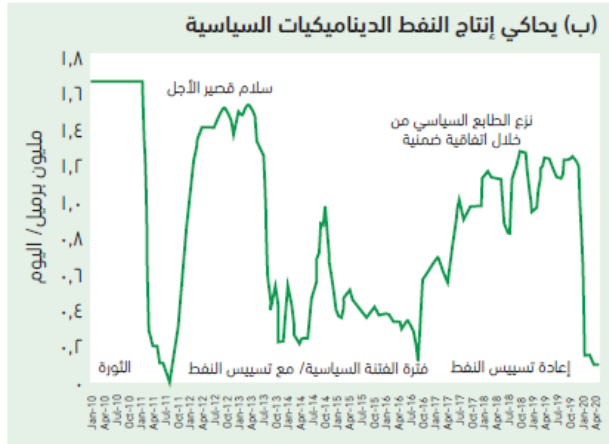
اليقين في المستقبل، لا تستعرض هذه المذكرة التوقعات الخاصة بالمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية بطريقة استشرافية.

**ديناميكيات النزاع والأداء الاقتصادي عاملين متداخلين.** تعرضت ليبيا لركود اقتصادي في السنوات 2013-2016، إذ انخفض إجمالي الناتج المحلي بنسبة 12.7% خلال تلك السنوات. نتج هذا الركود بصورة رئيسية بسبب الحصار الذي فُرض على العديد من منشآت النفط، مما أدى بدوره إلى انخفاض في إنتاج النفط – بمعدل حوالي 0.6 مليون برميل/ يوم نظير 1.6 مليون برميل/ يوم (الشكل 1). وبناءً على ما سبق، بعد الضغط الدولي في أكتوبر 2016، أبرم اتفاقٌ ضمني بين طرفي النزاع يسمح لقطاع النفط بزيادة إنتاجها إلى 1.2 مليون برميل/ يوم بحلول نهاية 2019. لم يستمر هذا الأداء سوى لثلاثة أرباع الفترة المتوقعة، حيث تسبب الهجوم على طرابلس في عرقلة هدف المؤسسة الوطنية للنفط في تحقيق الإمكانيات الإنتاجية للدولة. وفي هذا السياق، انخفض معدل نمو إجمالي الناتج المحلي بشكلٍ كبير إلى 2.5% في عام 2019، بعد أن وصل إلى أفضل معدلاته بنسبة 20.8% خلال عام 2017/2018.

**بعد سنوات عديدة من التضخم، انخفض مؤشر أسعار المستهلك في عام 2019، كما انخفضت معدلات أسواق الصرف المتوازنة.** سمحت الإجراءات المصاحبة التي اتخذتها الحكومة ومصرف ليبيا المركزي بفرض رسومٍ على مبيعات النقد الاجنبي (183%) في سبتمبر 2018، مع تسهيل الوصول إلى صرف العملات الأجنبية – بالأخص في الواردات الأساسية والإعانات الأسرية – بتقاربٍ ثابت بين أسعار الصرف الموازية والرسومية الخاضعة للضريبة.

**التطورات الاجتماعية والاقتصادية في ليبيا مدفوعة إلى حدٍ كبير بالديناميكيات السياسية والعسكرية؛** ففي الآونة الأخيرة، أدى حدثان رئيسيان إلى نتائج اقتصادية رئيسية؛ وهما هجوم ابريل 2019 على طرابلس، وغلق موانئ ومحطات النفط الرئيسية في يناير 2020. شكل هذين الحدثين مجتمعين الأزمة السياسية والاقتصادية والإنسانية التي تهدد ليبيا منذ عام 2011، إلى جانب انخفاض أسعار النفط التي أدت بدورها إلى تقلص الدخل الذي تحققه حقول النفط المتبقية، وكذلك تفشى جائحة فيروس كوفيد-19، والتي تفرض المزيد من القيود على الاقتصاد، ليرزح الشعب الليبي تحت وطأة صدمة رباعية، تهدد سُبل العيش ورفاه الليبيين بشكلٍ جوهري.

**تهدف المذكرة إلى توثيق الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على أرض الواقع.** من الآثار الأولى والمباشرة لاندلاع الصراعات، غياب المعلومات النظامية التي تتعلق بالظروف الفعلية على أرض الواقع، وتهدف سلسلة "مذكرات الرصد الاقتصادي والاجتماعي الليبي" إلى تجميع البيانات ذات الصلة وتفسيرها بطريقة منهجية لتقديم المعلومات للأطراف المعنية برفاه الشعب الليبي. ومع ذلك، وبالنظر إلى الصدمات المتكررة والكبيرة بصورة غير طبيعية، يجدر الإشارة إلى أن المؤشرات الاقتصادية قد أظهرت تقلبات كبيرة، منها على سبيل المثال انخفاض إجمالي الناتج المحلي بنسبة 41% في عام 2020، بعد أن بلغ حوالي 50 مليار دولار أمريكي في عام 2019. وهكذا فإن بعض المؤشرات الاقتصادية التي تم تحليلها بطريقة نموذجية باعتبارها حصة في إجمالي الناتج المحلي قد تعاني من التقلبات بشكل جوهري بمرور السنوات. أما بالنظر إلى حالات عدم



المصدر: الهيئات الليبية، وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية وحسابات وتقديرات موظفي البنك الدولي

2020، حيث وصل إلى نسبة 1.3% في شهر أبريل، مع تصاعد النزاع وازدياد العجز.<sup>1</sup>

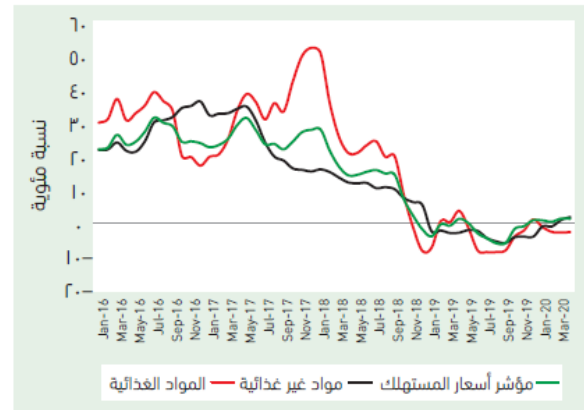
**تمتلك ليبيا في الوقت الحالي ميزانيتين، تديرهما حكومتان قائمتان.** واصلت حكومة الوفاق الوطني – المعترف بها من المجتمع الدولي والجزء الحاكم من العاصمة طرابلس – في إدارة كافة الإيرادات والمصروفات التي تواجدت قبل النزاع، بما في ذلك أجور ورواتب الموظفين المسجلين في قاعدة البيانات المركزية للرواتب. تدير الحكومة المؤقتة التي تعمل من بنغازي في الشرق والمدعومة بمجلس النواب المعترف به دوليًا ميزانيتها الخاصة، والتي تغطي نفقاتها الإضافية فقط، دون أي إيرادات (الجدول 1). في طرابلس، يلعب مصرف ليبيا المركزي الدور الفعلي للخزانة، مثل تجميع الإيرادات من الضرائب والرسوم ومن مبيعات النفط، وسداد المصروفات إلى حكومة الوفاق الوطني في طرابلس. إضافة إلى ارتفاع نسبة العجز إلى إجمالي الناتج المحلي خلال الثورة عام 2011، عانت الميزانية من عجزٍ منتظم خلال الفترة من 2013-2018، إضافة إلى عجزٍ مزدوج القيمة في أربع سنوات من هذه الفترة. تحقق الفائض الضئيل المسجل في العام الماضي نظرًا لزيادة الرسوم المفروضة علي مبيعات النقد الأجنبي (183%)، والتي أثرت على معاملات النقد الأجنبي بداية من سبتمبر 2018.

**على الرغم من ارتفاع إيرادات النفط وزيادة رسوم صرف العملات الأجنبية، ظلت المالية العامة تعاني من الضغوط في 2019.** استدامة عجز الميزانية أمر متأصل في هيكله الإيرادات والمصروفات؛ فمن ناحية، تعتمد الميزانية بشكل رئيسي على مصدرٍ أساسي للإيرادات، والذي يرتبط بأنشطة النفط والغاز المتقلبة، ومن ناحية أخرى، فإن الميزانية مقيدة بهيكله جامدة للنفقات وغير فاعلة، مما يُضعف هيكله الإيرادات والمصروفات ويجعلها هشّة في مواجهة الصدمات المحلية والخارجية (الجدول 3).

86% من هذه المدن من زيادة الأسعار المرتفعة (زيادة عالية تتجاوز نسبة 20%) في مارس 2020.

كانت الرسوم المفروضة علي مبيعات النقد الأجنبي مصدرًا كبيرًا للإيرادات للحكومة، والتي تُرجمت إلى انخفاض في الدفعات النقدية المقدمة من مصرف ليبيا المركزي لتمويل الميزانية، مما يؤدي إلى توفر الموارد المالية لدى مصرف ليبيا المركزي لتمويل القطاع الخاص. في هذا السياق، بدأت أسعار السلع الأساسية في الانخفاض. في الواقع، انخفض مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 2.2% خلال عام 2019، مقارنة بالتضخم العالي بنسبة 21.6% في الفترة ما بين 2016-2018 (الشكل 2).

**الشكل (2): ارتفاع معدلات التضخم في ليبيا، مدفوعة بانعدام استقرار الاقتصاد الكلي، 2016-2020**



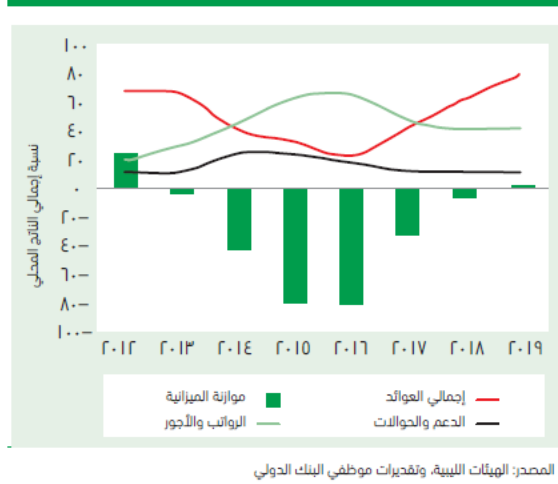
المصدر: الهيئات الليبية، وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية وحسابات وتقديرات موظفي البنك الدولي

كان السبب الرئيسي للركود الاقتصادي متمثلًا في انخفاض أسعار الأقمشة (بنسبة 12.8%) والطعام (بنسبة 4%) وخدمات الاتصالات (بنسبة 3.1%) وخدمات النقل (بنسبة 2.3%) والأثاث المنزلي (بنسبة 2%). ازداد التضخم في النصف الأول من عام

<sup>1</sup> على سبيل المثال، توصل التقييم السريع للسوق الذي أجرته منظمة ريتش للتأهيل الصحي وصحة المجتمع إلى أن نسبة قدرها 48% من 21 مدينة ليبية من مختلف المناطق في ليبيا والمشمولة بالتقييم تعاني من نقص الطعام، بينما عانت

124 مليار دولار أمريكي في 2012). قد يرجع سبب هذا الانخفاض في الاحتياطي الأجنبي إلى احتفاظ الأسر بعملة الدولار كأداة توفير آمنة بعد مضاعفة دعم الأسر بالعملة الصعبة إلى 1,000 دولار أمريكي للفرد في السنة. استفادت الأسر من الإعانات التي تجاوزت 7.6 مليار دولار أمريكي في عام 2019، ومن المحتمل أن تشجع الإعانات المرتفعة على المضاربة، مع العلم بأن إعانات الأسرة معفية من الرسوم المفروضة على مبيعات النقد الأجنبي، مما يغذي أنشطة السوق السوداء.

**الشكل (3):** تظل المالية العامة في ليبيا تحت الضغط، على الرغم من المكاسب المفاجئة للنقد الأجنبي 2019-2012



ساهم الانخفاض الجوهري في الاستثمارات الأجنبية المباشرة منذ عام 2014 في الضغط على الاحتياطي الأجنبي. تزايدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة باستمرار منذ رفع عقوبات الأمم المتحدة في عام 2004 قبل انهيارها أثناء الثورة وما بعدها (شكل 4). على الرغم من إمكانات الاستثمار الهائلة في قطاعات عديدة – منها قطاعي الطاقة والإنشاءات – لم تتدفق أي استثمارات أجنبية مباشرة إلى داخل البلاد منذ 2014، بالنظر إلى حالة عدم اليقين وانعدام الأمن. نتيجة لما تقدم، ظل مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلاد دون تغيير يُذكر منذ 2013، وظل عند مبلغ 18.5 مليار دولار أمريكي. في الوقت ذاته، تباطأت استثمارات ليبيا – الذي كان بمثابة استثمار ديناميكي فيما مضى – في باقي أنحاء العالم بشكل ملحوظ خلال هذه الفترة. ارتفع إجمالي مخزون الاستثمارات الليبية إلى 20.6 مليار دولار أمريكي.

مع الاعتماد المفرط على النفط والغاز كمصدر للإيرادات، قلصت رسوم معاملات سعر صرف العملات الأجنبية من الفجوة الناشئة في إيرادات النفط، والتي بطبيعتها لا يمكنها أن تسد هذه الفجوة على المدى الطويل. في ليبيا، تعد إيرادات النفط المصدر الرئيسي للإيرادات المالية، والتوازي مع التهديدات القائمة بانخفاض إيرادات النفط، قدمت الهيئات الرسوم المفروضة على معاملات بيع النقد الأجنبي وما ارتبط بها من تضخم مفرط. في عام 2019، بلغت الإيرادات الناتجة من قطاع النفط والغاز نسبة 54.7% من إجمالي الإيرادات (92.6% بدون رسوم مبيعات النقد الأجنبي المؤقتة). وبصورة عامة وعلى الرغم من الإجراءات المؤقتة، لم تكن الإيرادات الحالية كافية لتغطية فاتورة الأجور والدعم.

استمرت فاتورة الأجور في الزيادة على الرغم من تقلص الإيرادات. تعكس فاتورة الأجور في القطاع العام بليبيا (30.5 مليار دينار لبيي أو نسبة 42% من إجمالي الناتج المحلي) تضخم القطاع العام (2 مليون موظف عام من أصل 6.6 مليون نسمة)، كما تعكس ارتفاع الرواتب الفعلية. تظل نسبة الدعم مرتفعة (7.9 مليار دينار لبيي أو 10.8% من إجمالي الناتج المحلي)، مع الجزء الأكبر منها موجهًا لدعم أسعار المستهلك للمنتجات البترولية. ونظرًا لتطبيق الدعم بآر رجعي، شجع ذلك على الإفراط في الاستهلاك – بمن فيهم المستهلكون الأجانب - والتهرب الدولي. كان من الممكن أن تتسع فجوة التمويل بشكل كبير جدًا لولا رسوم مبيعات النقد الأجنبي التي درّت المزيد من المكاسب لسد هذه الفجوة. بلغت عائدات الرسوم المفروضة على مبيعات النقد الأجنبي 23.4 مليار دينار لبيي، بما يزيد عن 32% من إجمالي الناتج المحلي. وبناءً على ما تقدم، وفرت الميزانية فائضًا إضافيًا (1.7% من إجمالي الناتج المحلي) في عام 2019 بعد ست سنوات متتالية من العجز، وانخفض إجمالي الدين المحلي الليبي بشكل طفيف، إلا أنه ما زال مرتفعًا (عند نسبة 144% من إجمالي الناتج المحلي).

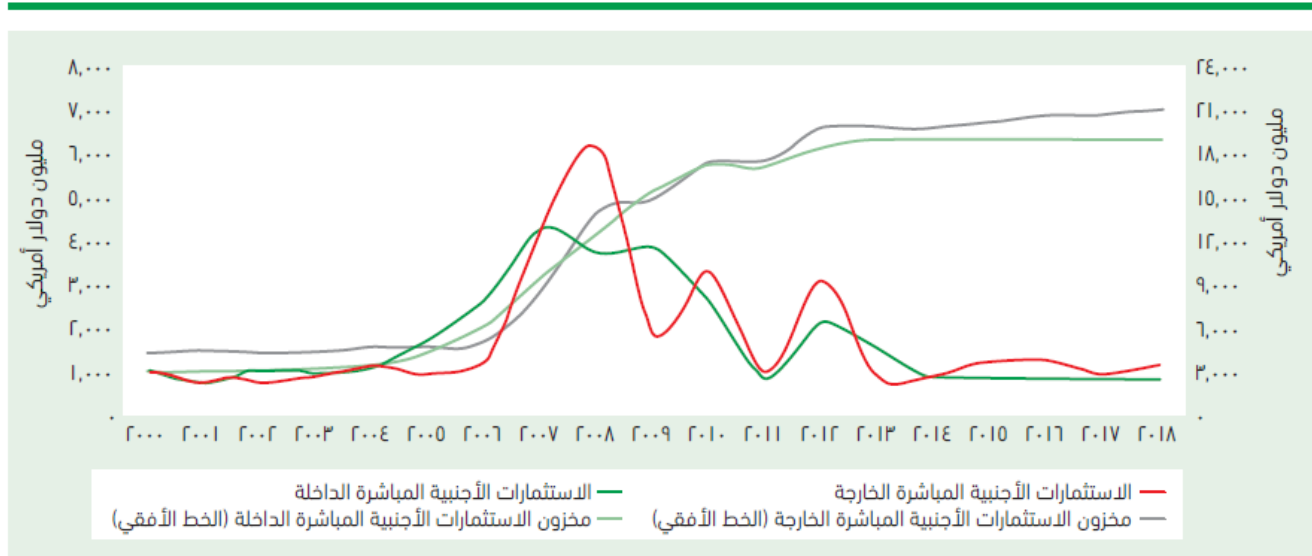
بحلول عام 2019، استمر الحساب الجاري في تسجيل فوائض إضافية لمدة ثلاث سنوات متتالية. يرجع سبب هذا الفائض إلى استمرار مصرف ليبيا المركزي في تطبيق سياسة التقنين لجعل العملة الصعبة مقتصرة فقط على الواردات الأساسية، كما ساهمت رسوم سوق سعر صرف العملات الأجنبية في تقييد طلب الواردات من قبل الأسر والأعمال التجارية. ولقد ساهمت الإيرادات المرتفعة للنفط والغاز (31.7 مليار دولار أمريكي) في تحقيق هذا الفائض. انخفض الفائض الفعلي عن الفائض المسجل عام 2018 (11.6% مقابل 21.4% من إجمالي الناتج المحلي). على الرغم من فائض الحساب الجاري، انخفض الاحتياطي الأجنبي في مصرف ليبيا المركزي بمعدل 2.9 مليار دولار، إذ بلغ 79.8 مليار دولار أمريكي في نهاية 2019 (من

الجدول (1): ميزانية ليبيا، وفقاً للمنطقة (نسبة إجمالي الناتج المحلي)

2019			2018			2017			2016			2015			بنود الميزانية
الإجمالي	الشرق	الغرب	الإجمالي	الشرق	الغرب	الإجمالي	الشرق	الغرب	الإجمالي	الشرق	الغرب	الإجمالي	الشرق	الغرب	
78.8		78.8	61.5		61.5	41.5		41.5	22.4	0.1	22.3	31.6	0.7	30.9	إجمالي الإيرادات
43.1		43.1	46.6		46.6	36.4		36.4	17.0		17.0	27.6		27.6	النفط والغاز
3.5		3.5	3.4		3.4	5.2		5.2	5.4	0.1	5.3	4.1	0.7	3.3	أنشطة غير نفطية
1.7		1.7	2.1		2.1	1.9		1.9	2.1		2.1	1.9		1.9	إيرادات الضرائب
1.3		1.3	1.5		1.5	1.6		1.6	2.0		2.0	1.7		1.7	الضرائب على الدخل والأرباح
0.4		0.4	0.6		0.6	0.3		0.3	0.2		0.2	0.1		0.1	الرسوم الجمركية
1.8		1.8	1.3		1.3	3.3		3.3	3.3	0.1	3.2	2.2	0.7	1.5	العوائد غير الضريبية
32.2		32.2	11.5		11.5										رسوم سعر الصرف على النقد الأجنبي
77.1	13.8	63.3	68.4	13.7	54.7	74.6	12.7	61.9	102.6	22.5	80.1	112.5	18.9	93.7	إجمالي الإنفاق
68.8	11.9	57.0	60.8	10.8	5	69.9	11.6	58.3	91.4	16.1	75.3	98.8	15.1	83.6	المخصص من الإنفاق الحالية
41.9	8.2	33.7	40.5	7.6	32.9	47.8	9.4	38.4	65.3	12.9	52.4	62.7	9.9	52.8	الرواتب والأجور
16.1	2.8	13.4	9.8	1.9	7.9	10.1	1.5	8.6	8.7	1.9	6.8	13.0	3.6	9.4	الإنفاق على السلع والخدمات
10.8	0.9	9.9	10.5	1.2	9.2	12.1	0.8	11.3	17.4	1.3	16.0	23.1	1.7	21.4	الدعم والتحويلات
8.3	1.9	6.4	7.7	2.9	4.7	4.7	1.1	3.6	11.2	6.4	4.8	13.8	3.7	1	الإنفاق الرأسمالي
						1.4		1.4	1.0		1.0				احتياطي الطوارئ
1.7	13.8-	15.5	7.0-	13.7-	6.8	34.5-	12.7-	21.8-	81.2-	22.4-	58.8-	80.9-	18.1-	62.7-	الرصيد الكلي

المصدر: الهيئات الليبية، وتقديرات موظفي البنك الدولي

الشكل (4): الهبوط الكبير في الاستثمارات الداخلية والخارجية المباشرة، ليبيا، 2000 – 2018



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة بشأن التجارة والتنمية، وتقديرات موظفي البنك الدولي

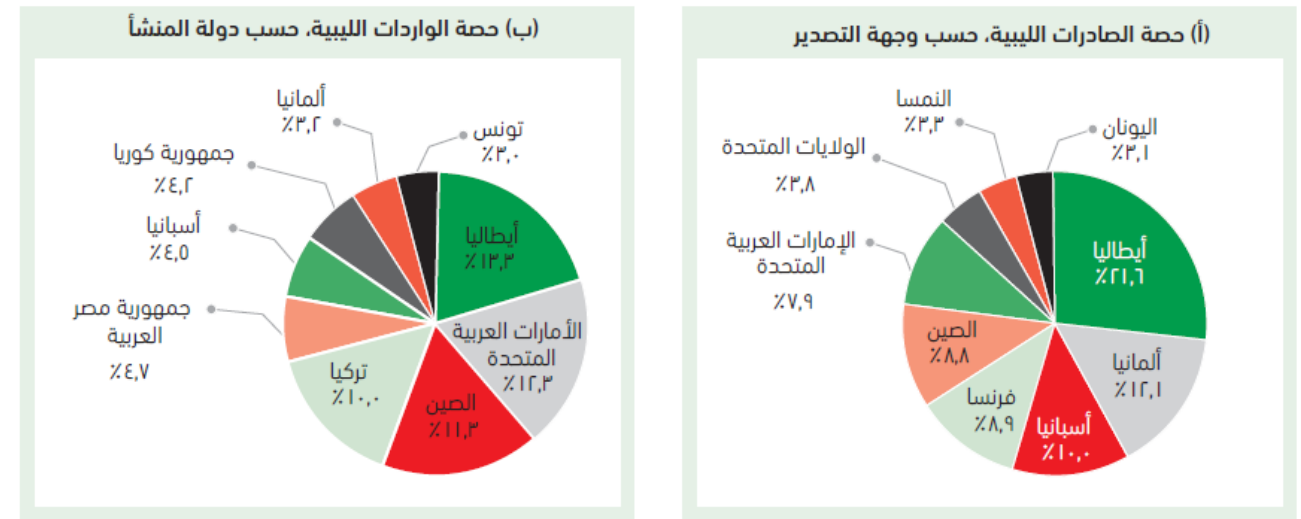
المصرفي في الارتفاع، على الرغم من بطء وتيرة ارتفاعها. بعد خمس سنوات من الطلب المتزايد على النقد من جانب العملاء – والذي وصل إلى ثلاثة أضعاف المبلغ النقدي خارج المصارف خلال الفترة من 2013-2018، ازدادت العملة المتداولة مرة أخرى بنسبة 3.5% في عام 2019. كان السبب الرئيسي الذي يفسر انخفاض المعروض النقدي هو الانخفاض في صافي الائتمان الممنوح للحكومة (مطروحًا منه 7.1%)، بما يعكس فائض الميزانية المسجل في عام 2019. انخفض صافي الاحتياطي الأجنبي بشكل هامشي، بينما تحسن الائتمان الخاص بالاقتصاد بنسبة 3.6% بعد انخفاضه في السنوات الثلاثة الماضية. كما تسبب تقسيم المؤسسات المالية في البلاد في تعقيد المشكلة (المربع 1).

**تعاني العملة الليبية في السوق الموازية نظرًا لعدم اليقين السياسي وعدم استقرار الاقتصاد الكلي.** توقف السعر الرسمي لصرف الدينار الليبي أمام الدولار الأمريكي عند 1.37 في أغسطس 2020، منخفضًا بنسبة 1.1% مقارنة بأغسطس عام 2018. يعكس انخفاض الدينار الليبي أمام الدولار الأمريكي تقلبات الدولار الأمريكي في حقوق السحب الخاصة.

**عانت البلاد من ضعف التنوع التجاري، فيما يتعلق بتنوع السلع والأسواق.** تظل عائدات الصادرات متمركزة بشكل رئيسي في صادرات الموارد الطبيعية – النفط - وعدد قليل من أسواق الوجهة، والتي تجعل من الاقتصاد الليبي عرضة للصدمات المحلية والخارجية نتيجة تقلبات لسوق النفط. تمثل إيرادات النفط نسبة 90% من إجمالي عائدات السلع خلال السنوات الخمس الماضية، كما تتركز الصادرات الليبية في عددٍ من الأسواق: حيث أن ست دول تمثل الجهات التي يُصدر إليها حوالي 70% من الصادرات الليبية (شكل 5، قائمة أ). تعاني الواردات من نفس الضعف، إذ تعتمد على قليلٍ من الأسواق والمنتجات (شكل 5، قائمة ب). خلال السنوات الخمس الماضية، تمثل معظم الواردات الليبية خاصة الطعام والوقود نسبة قدرها 37% من إجمالي الواردات، وتتصدر ست دول نسبة قدرها 56% من إجمالي الواردات الليبية خلال نفس الفترة.

**انخفض المعروض النقدي عام 2019 (بمعدل 2%)، نتيجة لانخفاض الودائع تحت الطلب (بنسبة 7.5%).** انخفضت الودائع تحت الطلب للعام الثاني على التوالي، مما يعكس استمرار مخاوف العملاء السلبية حول سيولة النظام المصرفي وتفضيلهم للنقد. في هذا السياق، استمرت العملة المتداولة خارج النظام

الشكل (5): تعاني التجارة الليبية من انعدام تنوع المنتجات والشركاء



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة بشأن التجارة والتنمية، وتقديرات موظفي البنك الدولي

يظل القطاع المالي في ليبيا خاضعًا بصورة أساسية للمصارف؛ خاصة مصارف الدولة، إذ تمثل المصارف التجارية نسبة 81% من أصول القطاع المالي، يسيطر عليها عدد قليل من مصارف الدولة التي تتسم بسوء الإدارة. تستحوذ خمس مصارف في ليبيا على نسبة 90% من الودائع، وذلك بفضل تحويل الرواتب الحكومية عبر مصارف الدولة بشكل رئيسي إلى جانب العديد من المزايا الخفية الممنوحة لهذه المصارف، بما في ذلك ضمانات الودائع الضمنية. إن اختراق حساب العميل مرتفع من الناحية الفنية، فيما يتعلق بودائع الرواتب، إلا أن الوساطة المالية التي تتجاوز تحويلات الرواتب ضعيفة للغاية، وتُستثنى أعمال القطاع الخاص إلى حد كبير من القطاع المالي الرسمي.

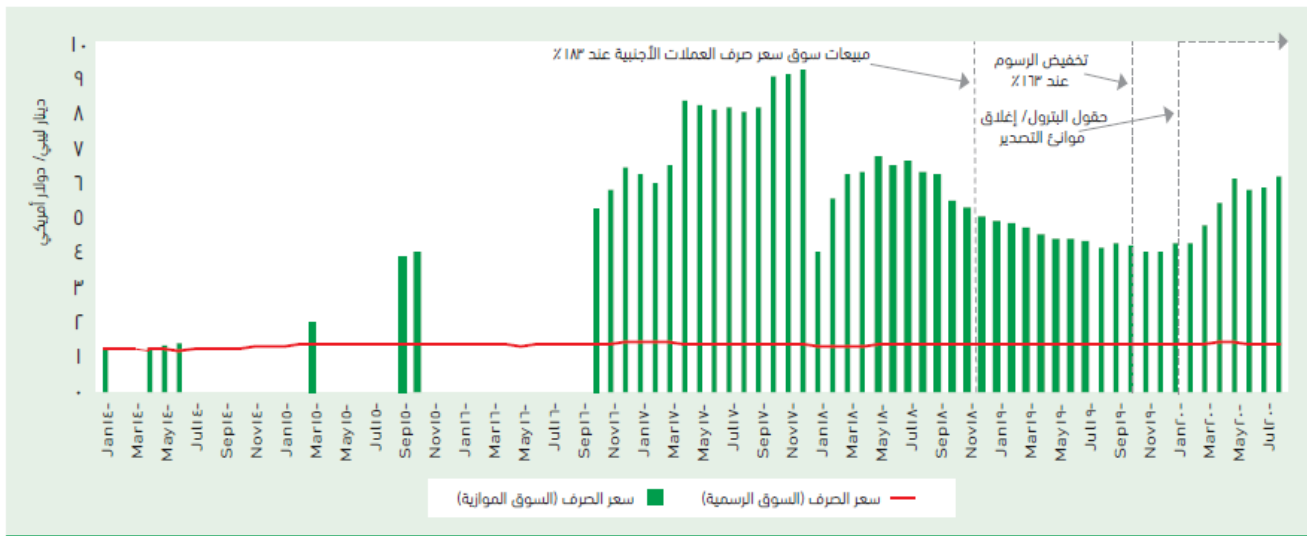
يُعتبر مصرف ليبيا المركزي مساهمًا في المصارف العامة، وهو المؤسسة التنظيمية التي تنظم القطاع المصرفي، ويتسبب هذا الدور المزدوج الذي يلعبه مصرف ليبيا المركزي في تضاربات واضحة بين المصالح، شاملة ميزات السماح والانتظار لصالح المصارف المملوكة للدولة، إضافة إلى منح الائتمان للمستفيدين من ذوي العلاقات الوطيدة مع الدولة.

أدى الانقسام في المصارف المركزية إلى ضعف الأداء الطبيعي للمصرف المركزي، وكان له تأثيره على القطاع المالي بعدة طرق مختلفة. والأهم من ذلك، أن هذا الانقسام قد أحبط التحكم في السياسة النقدية والمالية، حيث يطبع الفرع الشرقي للمصرف المركزي الأموال ويُصدر السندات دون سلطة مركزية. يتم تمويل إنفاق الهيئات الشرقية للرواتب والسلع والخدمات بشكل جزئي بواسطة حكومة طرابلس، ويتم تمويل المتبقي من خلال طبع الأموال والاقتراض بمنأى عن حكومة طرابلس. لا لم يعد الإشراف المصرفي الكامل على المصارف الكائنة في الشرق ممكنًا، على الرغم من أن المصارف الثلاثة الكائنة في البيضاء تمثل حوالي ثلث النشاط المصرفي. أصبحت إدارة قرارات العملات الأجنبية صعبة للغاية، نظرًا لقلّة التحكم في مبالغ التمويل وعدم القدرة على الوصول إلى قرارات رسمية (مثل تخفيض قيمة الدينار الليبي). تم إنشاء نظام سداد مزدوج: تجري المصارف الغربية عمليات السداد الخاصة بها عبر نظام التسوية اللحظية، بينما تؤدي المصارف الشرقية عملياتها المصرفية يدويًا، نظرًا لفصل الفرع الشرقي للمصرف المركزي عن نظام التسوية اللحظية.

المصدر: مراجعة القطاع المالي الليبي للبنك الدولي (2020)

ثبتت الحكومة الليبية سعر الدينار الليبي لحقوق السحب الخاصة عند سعر صرف ثابت، لضمان استقرار عملتها، ووفقًا لهذا السعر الثابت، يعادل الدينار الليبي الواحد 0.5175 وحدة من حقوق السحب الخاصة منذ 2003. تحيد سوق الصرف الموازية عادة عن أسعار الصرف الرسمية، ولقد ساعد تقديم نسبة 183% كرسوم على معاملات سوق سعر صرف العملات الأجنبية في 2018 على خفض أسعار الصرف في السوق الموازية من 9.2 دينار ليبي/ دولار أمريكي في عام 2017 إلى 4.0 دينار ليبي/ دولار أمريكي في عام 2019 (شكل 6). انخفض معدل الرسوم إلى 163% في أغسطس 2019، حيث يقترّب سعر الصرف في السوق الموازية بثبات من السعر الرسمي الخاضع للضريبة.

الشكل (6): التعافي الجزئي للدينار الليبي بعد تقنين سياسة سعر الصرف 2014-2020



المصدر: سعر الصرف الرسمي المعلن من مصرف ليبيا المركزي، وسعر الصرف في السوق الموازية الذي يحدده موظفو البنك الدولي.

الموازية في 2020. مدفوعًا بضعف أساسيات الاقتصاد الكلي، ونقص صادرات النفط (إغلاق حقول النفط في يناير 2020)، وانخفاض أسعار النفط العالمية (وصولاً إلى 31 دولار أمريكي للبرميل، وخام البرنت في المملكة المتحدة)، والقيود المفروضة على مبيعات العملة الأجنبية من جانب مصرف ليبيا المركزي؛ فقدّ الدينار الليبي في السوق الموازية 54% من قيمته في النصف الأول من عام 2020، إذ بلغ 6.17 دينار ليبي/ دولار أمريكي في أغسطس 2020.

لا ينطبق نظام الرسوم الجديدة بطريقة نظامية على كافة المعاملات، إعفاء بعض عمليات الشراء في القطاع العام ودعم الأسر من هذه الرسوم. نتيجة لما سبق، وعلى الرغم من سماح هذه الحركة بتقييد أنشطة السوق الموازية، فلقد تُرجمت إلى نظام صرف ثنائي، مع احتمال خطر سوء الاستخدام وإحداث التشوهات الاقتصادية. مع استمرار الهجوم على طرابلس، وما أعقبه من عجز الأطراف عن التوصل إلى اتفاق؛ تزايد الفرق بين أسعار السوق الرسمية والأسعار







## الوضع الراهن

نسبة 90.6% من إجمالي الناتج المحلي، وهو أعلى معدل عجز على الإطلاق. قدرت الميزانية مبلغ 19.2 مليار دينار لبي إيرادات إجمالية لعام 2020 (59.5% من إجمالي الناتج المحلي)، وهو ما يعادل تقريبًا ثلث حصة العام الماضي (الجدول 2). من المتوقع أن تصل عائدات النفط إلى 6 مليار دينار لبي فقط، وهو ما يقل عن خمس عائدات 2019. لم يتم الكشف عن أي أرقام ميزانية تتعلق بالإيرادات المتوقعة من رسوم سوق سعر صرف العملات الأجنبية، على الرغم من كونها أحد بنود الإيرادات الرئيسية منذ إنشائها عام 2018. توقع اجتماع الميزانية المنعقد في أواخر يناير 2020 أن تصل عائدات سوق سعر صرف العملات الأجنبية إلى 10 مليار دينار لبي، مما يُعتبر أقل من العائدات في العامين الماضيين. يبدو أن الإيرادات غير النفطية (3.2 مليار دينار لبي) متفائلة إلى حد كبير بالنظر إلى السياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي السيء وضعف الإدارة الضريبية وإدارة الجمارك.

رغمًا عن الانهيار المتوقع لمعظم مصادر الإيرادات الرئيسية، عجزت حكومة الوفاق الوطني والحكومة المؤقتة عن تعديل بنود الإنفاق نظرًا لصعوبة الوضع الراهن. لا تزال المصروفات مرتفعة - مما يعكس مدى ثباتها - وتقدر بحوالي 48.4 مليار دينار لبي أو نسبة 150% من إجمالي الناتج المحلي. تظل فاتورة الأجور هي مصرف الإنفاق الرئيسي، على الرغم من أن المبلغ المنصوص عليه في الميزانية أقل إلى حد ما عن السنوات الماضية، ويرجع ذلك بصورة مؤكدة للقرار الصادر في سبتمبر 2019 باقتطاع نسبة 40% من الرواتب العالية لكبار الموظفين السياسيين بداية من يناير 2020. تبلغ فاتورة الأجور المنصوص عليها في الميزانية 27.8 مليار دينار لبي أو نسبة 86% من إجمالي الناتج المحلي، ويمثل نسبة 57.4% من إجمالي بنود الإنفاق.

ألحق الهجوم المستمر على طرابلس وما تبعه من عجز الأطراف السياسية المتنافسة عن الوصول إلى اتفاقية سلام مستدامة خسائر كبيرة بالاقتصاد، والذي تفاقم نتيجة لجائحة تفشي فيروس كوفيد-19. تعقدت الأزمة السياسية من خلال تورط أطراف خارجية في الصراع الليبي، تختلف وتتباين أجنداتها ومصالحها، ونتيجة لذلك يبدو أنه من غير المحتمل تحقيق استقرار مستدام على المدى القريب، وفي نهاية إبريل 2020، لم تحدث أي تطورات قد تُبشر بإمكانية التوصل إلى اتفاقٍ سياسي مستدام خلال هذا العام، على الرغم من بعض التطورات التي تُشير إلى إمكانية التوصل إلى اتفاقٍ بين الجانبين على بدء تصدير النفط بشكلٍ محدود. في ظل غياب هذه الاتفاقات التي يُمكن أن تُترجم إلى تحسينات مهمة على أرض الواقع، فإن ليبيا سوف تُنتج نحو 0.17 مليون برميل يوميًا في عام 2020، وهو ما يقل عن سُبُع إنتاج العام الماضي، وسوف ينهار إجمالي الناتج المحلي بنسبة 41% في عام 2020؛ وهو ثاني أكبر معدل انخفاض بعد انخفاض عام 2011. سوف يسمح الاتفاق الضمني بشأن النفط بحلول نهاية 2020 تعافي إجمالي الناتج المحلي بنسبة 41.7% في 2021. من المتوقع أن يدوم هذا الكساد الاقتصادي طوال عام 2020-2021 (عند -1.5% بالمعدل)، نظرًا لاختلاف أسعار الصرف في السوق الموازية أمام سعر الصرف الرسمي.

تُظهر ميزانية عام 2020 عجزًا كبيرًا نتيجة لارتفاع وثبات بنود الإنفاق في ظل الأزمة الاقتصادية على المستوى المحلي، والأزمة الصحية على الصعيدين المحلي والعالمي، مما ينشأ عنه صدمات اقتصادية في العرض والطلب على النفط. بتاريخ 20 مارس، اعتمدت حكومة الوفاق الوطني ميزانية 2020 محددة العجز المقدر بمبلغ 29.2 مليار دينار لبي (19.3 مليار دينار لبي للعاصمة طرابلس ومبلغ 9.9 مليار دينار لبي لمدينة البيضاء)، والتي تمثل

الجدول (2): ميزانية ليبيا المعتمدة لعام 2020 وتنفيذها خلال الفترة من يناير - يونيو، حسب للمنطقة

ميزانية 2020			ميزانية 2019					
المُنفذة يناير - يونيو			المعتمدة			الفعلية		
الإجمالي	الشرق	الغرب	الإجمالي	الشرق	الغرب	الإجمالي	الشرق	الغرب
14,657		14,657	19,191		19,191	57,365		57,365
2,165		2,165	6,000		6,000	31,395		31,395
892		892	3,525		3,525	2,523		2,523
289		289	1,698		1,698	1,242		1,242
210		210	1,299		1,299	945		945
79		79	399		399	296.3		296.3
603		603	1,491		1,491	1,281		1,281
								23,447
18,956	3,311	15,645	48,434	9,934	38,500	56,155	10,042	46,113
16,116	2,845	13,271	39,934	8,534	31,400	50,133	8,658	41,475
11,207	1,994	9,213	27,781	5,981	21,800	30,493	5,981	24,512
1,858	671	1,187	6,013	2,013	4,000	11,741	2,013	9,728
3,051	180	2,871	6,140	540	5,600	7,899	664	7,235
1,046	467	579	3,500	1,400	2,100	6,022	1,384	4,638
1,795		1,795	5,000		5,000			
4,299-	3,311-	988-	29,243-	9,934-	19,309-	1,211	10,042-	11,253

المصدر: السلطات الليبية

في منتصف أبريل من عام 2020، وفي مواجهة الواقع الجديد والحصار المطول على منشآت النفط ونتيجته الطبيعية التي أدت إلى انخفاض إيراداتها، لجأت حكومة الوفاق الوطني إلى وضع إجراءات مالية جديدة تهدف إلى التحكم في النفقات وتقليل العجز. اعتمدت حكومة الوفاق الوطني قراراً يسمح باقتطاع نسبة 20% من الرواتب في القطاع العام بالكامل بداية من أبريل 2020. تضمن هذه النسبة المقتطعة من الرواتب في توفير مبلغ سنوي دائم قدره 4.2 مليار دينار لبيبي، أو نسبة 12.9% من إجمالي الناتج المحلي، ولم يتضح موقف الحكومة المؤقتة فيما يتعلق برغبتها في تنفيذ هذا القرار. كما قررت حكومة الوفاق الوطني التعهد بإصلاح نظام دعم الوقود، والذي اعتمدته بموجب القرار الصادر في 2015، إلا أنها لم تنشره. سيحل التحويل النقدي الشامل محل برنامج دعم الوقود، والذي قد يقلل من مبلغ الوفر المتوقع بناءً على المبلغ المحول إلى الأسر. سوف يصحح تعديل الدعم من التشوهات المصاحبة للدعم، شاملة الاستهلاك الزائد للوقود وتهريبه، إلا أننا ننتظر ما إذا كان يمكن تنفيذ ذلك بالنظر إلى الوضع الراهن للبلاد.

فاتورة الأجور هذه هي الأعلى بين مثيلاتها في العالم، مما يجعل القطاع العام الليبي الأقل فاعلية من حيث التكلفة، ويظل الإنفاق على السلع والخدمات الأخرى مرتفعاً، إذ يصل إلى 6 مليار دينار لبيبي (18.6% من إجمالي الناتج المحلي)، وعلى الرغم من ذلك، فإنه يُعد أقل بكثير مقارنة بالأعوام الماضية، كما أنها لا تكفي للحفاظ على استمرارية تقديم وجود الخدمات العامة. نظام الدعم المطبق بأثر رجعي وغير الكافي (والمقدر بمبلغ 6.1 مليار دينار لبيبي، أو نسبة 19% من إجمالي الناتج المحلي)، خاصة البنود الموجهة نحو دعم استهلاك الوقود، ساعد في استنزاف موارد الميزانية. لا تمنح بنود الإنفاق المرتفعة والثابتة والمتكررة سوى مجال ضئيل للاستثمارات الرأسمالية، والتي بلغت أدنى مستوياتها منذ عام 2011، وبلغت هذه النفقات 3.5 مليار دينار لبيبي أو نسبة 10.8% من إجمالي الناتج المحلي.

2020	2019	2018	2017	2016	مليار (دولار)
3.3	33.3	29.9	18.9	6.8	الصادرات
3.2	31.7	29.0	18.0	6.2	الموارد النفطية
12.6	19.2	13.8	10.6	8.7	الواردات
2.6-	8.4-	4.9-	4.5-	2.8-	رصيد الخدمات
0.3	0.2	0.1	0.1	0.1	الائتمان
0.9	0.9	0.9	1.3	0.8	صافي دخل عناصر الإنتاج
0.9-	0.8-	0.8-	0.7-	0.8-	صافي الحوالات الجارية
11.9-	5.8	11.3	4.4	4.7-	رصيد الحساب الجاري
51.4-	11.3	21.4	11.7	18.0-	نسبة إجمالي الناتج المحلي
72.6	79.8	82.6	78.4	70.0	صافي الاحتياطي الرسمي

المصدر: حسابات موظفي البنك الدولي

يحدث هذا الانخفاض المبدئي على الرغم من جهود مصرف ليبيا المركزي لتعزيز سياسة تقليل الواردات، والتي تهدف لمنع استنزاف الاحتياطي. في هذا السياق، من المتوقع أن يسجل الحساب الجاري عجزاً مرتفعاً في 2020 (51.4% من إجمالي الناتج المحلي). سوف تُغطي معظم الفجوة المالية بالسحب من الاحتياطيات، والتي ستنخفض إلى 72.6 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2020.

## الطريق إلى الأمام: المخاطر والتحديات

إن المخاطر على التوقعات الاقتصادية عالية بشكل غير عادي وتميل إلى الجانب السلبي. أولاً، يبدو أن السلام والاستقرار الاقتصادي بعيدي المنال في ظل تضارب جداول الأعمال الخاصة بالدول الأجنبية الداعمة للأطراف الرئيسية المشتركة في الصراع على السلطة والثروة، مما يتسبب في تأخير الانتعاش والاستقرار الاقتصادي. قد يستمر الاضطراب الواقع في إنتاج النفط والصادرات لمدة طويلة، مما ينتج عنها عواقب اقتصادية واجتماعية وخيمة. ثانيًا، يتسبب الانتشار المستمر لوباء كوفيد-19 في أوروبا في التأثير على طلب السلع وتوريدها. قد تتضرر ليبيا بانخفاض الطلب على النفط، مما يقلل من دخلها، كما قد تواجه انخفاضاً في توريد المعدات والاستهلاك النهائي للبضائع، والتي قد تؤثر على تقديم الخدمات الأساسية وتزيد من الصعوبات التي تواجه الشعب الليبي.

كشفت نتائج تنفيذ الميزانية خلال النصف الأول من عام 2020 نتائجاً مختلطة. على الرغم من أن النفقات متناسبة مع المبالغ المنصوص عليها في الميزانية، ومناسبة لبعض بنود الإنفاق التي تقل عن التوقعات، فإن عائدات الضرائب الفعلية أقل من الإيرادات المتوقعة. تؤكد هذه النتيجة على التقييم المجرى سابقاً، والذي توقع أن تكون إيرادات الضرائب متفائلة إلى حد كبير بالنظر إلى السياق المستمر الصعب وضعف إدارة الضرائب. تُعد عائدات النفط المرتفعة مضللة ولا تمثل تقديرًا استقرائيًا خلال ما تبقى من العام، نظرًا لأن إنتاج النفط كان بكامل طاقته الفنية خلال معظم أيام شهر يناير، قبل الوصول إلى التوقف بداية من يناير 2020. أظهرت عائدات الرسوم المفروضة على مبيعات النقد الاجنبي مرونتها ضد الصدمات، والتي تدر ما يزيد عن 11.6 مليار دينار ليبي خلال الفترة من يناير - يونيو. قد تتنبأ هذه التطورات ببعض التحسينات في عجز الميزانية، والتي سوف تُدعم بواسطة تأثير إصلاح الدعم وإجراءات الاقتطاع من الرواتب. على الرغم مما تقدم، قد تقيد الاستثمارات الرأسمالية المنخفضة تقديم الخدمات العامة، شاملة خدمات الصحة، في ظل الانتشار المميت لعدوى فيروس كوفيد-19.

سوف يظل رصيد الدفعات معتمدًا على إيرادات الموارد النفطية، كما ستعتمد الدولة على واردات الوقود والطعام والمعدات. من المتوقع أن تقلص إيرادات الصادرات إلى 3.3 مليار دولار أمريكي في 2020، وهو عُشر الإيرادات الفعلية في 2019 (جدول 3). كما ستنخفض الواردات في عام 2020، ولكن ليس بهذا القدر نظرًا لمقاومتها للانخفاض، ثم تزداد بشكل طفيف فيما بعد. سوف

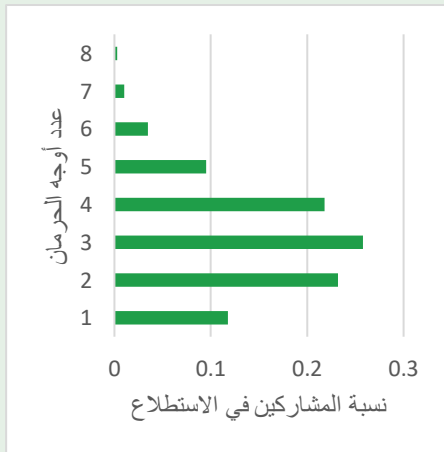
واجهت أعداد كبيرة من الأسر العديد من أنواع الحرمان حتى قبل تفشي فيروس كوفيد-19. أجرى برنامج الغذاء العالمي والبنك الدولي جولتين مشتركيتين من استطلاع عبر الهاتف المحمول في ليبيا في شهر أكتوبر 2019 وأبريل 2020. في جولة الاستطلاع المنفذة في أكتوبر 2019، إذ أن آخر موعد لهذا الاستطلاع كان قبل انتشار فيروس كوفيد-19، وعلى الرغم من أن عدد قليل من المشتركين في الاستطلاع قد أبلغوا بمعاناتهم من الاستهلاك الغذائي المتدني، أبلغت مجموعة كبيرة بأنواع أخرى من الحرمان. يوضح الجدول (ب 2.1) أن ما يزيد عن نصف هؤلاء المشتركين في الاستطلاع ليس لديهم حساب بنكي ولا يمكنهم سحب أي مبالغ قبل ثلاثة شهور، وليس لديهم إمكانية الحصول على غذاء مدعم من الحكومة، ويعيشون في محافظة بها خمس وفيات على الأقل في الشهر السابق لموعد الاستطلاع. علاوة على ما سبق، بالنسبة للمشاركين في الاستطلاع الذين يعانون من الاستهلاك الغذائي المتدني، هناك أعداد أكبر من المشتركين الذين يعانون من انقطاع الكهرباء أو الماء لمدة يوم واحد على الأقل في الشهر، أو لديهم أطفال في سن الدراسة لا يحضرون إلى المدرسة خلال العام الدراسي، أو ينتقلون من منازلهم نتيجة للصراع أو ليس لديهم حق قانوني للعمل في البلد. يوضح الجدول (ب 2.1) أن جميع المشتركين في الاستطلاع بنسبة كبيرة (97%) واجهوا نوعاً واحداً من الحرمان على الأقل (من أصل ثمانية أنواع)، كما تبين أن نسبة 62% من المشتركين في الاستطلاع واجهوا ثلاثة أنواع من الحرمان، ونسبة 36% منهم واجهوا أربعة أنواع من الحرمان على الأقل، وهكذا تواجه الأسر ضغوطات من مختلف الأبعاد.

هناك العديد من الخلافات الإقليمية في سمات الحرمان. أظهر الاستطلاع أنه من بين ثمان بلديات، هناك أربع بلديات (الجفرة، والمرقب، ومرزق وطرابلس) بها نسبة 75% من المشتركين في الاستطلاع يواجهون ثلاثة أنواع من الحرمان على الأقل، وبلديتين (الكفرة وطبرق) بها نسبة أقل من 40% يواجهون هذه الأنواع من الحرمان. كما يرجى ملاحظة أهمية شدة هذه الأنواع من الحرمان بالمساواة مع أعدادها، فعلى سبيل المثال، إن البلديتين اللتين بها أقل نسبة من المشتركين في الاستطلاع الذين يعانون من ثلاثة أنواع أو أكثر من الحرمان – الكفرة وطبرق – بها أعلى نسبة من الحرمان في أبعاد معينة. على سبيل المثال، لم ترسل نسبة قدرها 39% من المشتركين في الاستطلاع في الكفرة أولادهم البالغين سن الدراسة إلى المدرسة في الشهر الماضي، بينما انقطعت المياه عن نسبة قدرها 86% من المستجيبين في طبرق لمدة يوم واحد على الأقل في الشهر الماضي.

تشير التقييمات اعتباراً من أبريل 2020 إلى أن أثر تفشي جائحة فيروس كوفيد-19 قد حُدد في أسواق العمل والسلع. تأثرت جولة جديدة من تجميع البيانات في أبريل 2020 بجائحة تفشي فيروس كوفيد-19 وشهر رمضان، والتي قللت من حجم العينة بشكل كبير. وفقاً للدليل المقدم من خلال هذه الجولة، فإن أنواع الحرمان المختلف – بعيداً عن الحضور المنخفض للمدارس نظراً لإغلاقها بالكامل – يبدو متشابهاً مع أنواع الحرمان الواردة في الجولة الأولى. ظلت نسبة المشاركين في الاستطلاع ممن يعانون من الاستهلاك الغذائي المتدني والذين لا يملكون أي حساب مصرفي إضافة إلى الذين يعانون من متوسط أيام انقطاع الكهرباء أو المياه خلال الشهر الماضي متطابقة خلال جولتين من الاستطلاع. في كلتا الجولتين، تمتع أغلبية المشاركين في الاستطلاع بإمكانية الحصول على الغذاء وخدمات أساسية، إذ تعاني ما يقارب من نسبة 6-7% من الأسر من الاستهلاك الغذائي المتدني، بينما لا تمتلك نسبة قدرها 5% حساباً مصرفياً، وعلى الرغم من أن متوسط عدد الأيام التي تنقطع فيها الكهرباء أو المياه يتراوح بين ثلاثة إلى ثمانية أيام، إلا أن الأسر المتوسطة لم تشهد أي انقطاع لهذه الخدمات خلال الشهر الماضي في كلتا الجولتين. كما يجب العلم بأن الوباء لا زال في مراحله الأولى عند تجميع البيانات. بمرور الوقت وارتفاع حالات الإصابة بفيروس كوفيد-19 في ليبيا، من الممكن أن تتأثر رفاهية الأثر بشكل ملحوظ.

الجدول ب 2.1: نسبة المشاركين في الاستطلاع ممن يواجهون أنواعاً مختلفة من الحرمان، أكتوبر (2019) (بالنسبة المئوية)

الحرمان	النسبة	نسبة الأسر الليبية التي تتعرض للحرمان
الفئة التي تعاني من الاستهلاك الغذائي المتدني في الشهر الماضي	0.07	0.07
الفئة التي ليس لديها سلطة لسحب من البنك في الشهور الثلاثة الماضية	0.54	0.54
الفئة غير القادرة على العمل قانوناً.	0.09	0.09
الفئة التي ليس لديها إمكانية الدخول لمحلات الطعام في الشهر الماضي بدعم من الحكومة	0.65	0.65
الفئة التي تعاني من انقطاع الكهرباء في الشهر الماضي	0.35	0.35
الفئة التي تعاني من انقطاع المياه في الشهر الماضي	0.33	0.33
الفئات النازحة بسبب الصراع القائم	0.21	0.21
الفئات التي لديها أطفال في سن الدراسة لا يحضرون إلى المدرسة	0.26	0.26
الفئات التي تسكن في بلدية بها خمس حالات وفاة على الأقل في الشهر الماضي	0.51	0.51



خلق دولة متماسكة يمكنها تنفيذ السياسات والإصلاحات اللازمة لتعزيز المؤسسات، والعمل على استقرار الاقتصاد الكلي، وتنويع الاقتصاد لتوفير المزيد من فرص العمل الخاصة. تشمل السياسات الرئيسية تجديد حوكمة الدولة، وإعادة بناء البنية التحتية الأساسية، واستعادة الخدمات العامة، وذلك أثناء تحسين المؤسسات الاقتصادية من خلال تصليح نظام الدعم، وإعادة القطاع العام لحجمه المناسب، وإصلاح النظام الضريبي وتدعيم القطاع المالي.

ثالثًا، في ظل انتشار عدوى فيروس كوفيد-19 في ليبيا، سوف يمثل احتواء العدوى تحدٍ صعبٍ للغاية أمام نظام الصحة المتهالك. في وقت إعداد هذه المذكرة، أدى التصعيد العسكري مع احتشاد المعدات والقوات العسكرية حول مدينة سرت إلى تعزيز المخاطر السلبية للمضي قدمًا. هناك سيناريو بديل يمكنه التغلب على المحنة الحالية والأوضاع الغامضة يتطلب إرادة سياسية قومية متغيرة للتوحيد بين الدولة ومؤسساتها. سوف يمكن القرار السياسي من



# الملحق

مؤشرات الاقتصاد الكلي المحددة  
(تتغير النسبة ما لم يُشر إلى خلاف ذلك)

التوقعات	تقديرات	تقديرات	تقديرات	تقديرات	
2020	2019	2018	2017	2016	
					الدخل الوطني والأسعار
41.0-	2.5	15.1	26.7	2.8-	إجمالي الناتج المحلي الفعلي
2.0-	1.0	1.8	0.0	2.0-	الموارد غير النفطية
85.1-	4.3	35.9	116.9	5.4-	الموارد النفطية
32.3	72.5	71.8	52.8	36.4	إجمالي الناتج المحلي الإسمي (دينار، مليار)
23.1	51.9	52.8	38.1	26.2	إجمالي الناتج المحلي الإسمي (دولار، مليار)
3.5	7.9	8.1	5.9	4.1	إجمالي الناتج المحلي للفرد الواحد (دولار، 1000)
2.0-	2.2-	9.3	28.4	25.9	تضخم مؤشر سعر المستهلك (النسبة)
					الماليات الحكومية المركزية
					النسبة من إجمالي الناتج المحلي
61.5	79.1	61.5	41.5	22.4	الإيرادات
9.4	43.3	46.6	36.4	17.0	الموارد النفطية
121.2	77.4	68.4	74.6	102.6	المصروفات
7.7	8.3	7.7	4.7	11.2	المصروفات الرأسمالية
59.7-	1.7	7.0-	34.5-	81.2-	الرصيد الإجمالي
					النقد والائتمان

مؤشرات الاقتصاد الكلي المحددة  
(تتغير النسبة ما لم يُشر إلى خلاف ذلك)

التوقعات	تقديرات	تقديرات	تقديرات	تقديرات	
2020	2019	2018	2017	2016	
-	2.0-	0.6-	15.6	22.5	النقود وشبه النقود
-	7.1-	8.2	22.1	10.1	صافي الائتمان إلى الحكومة
-	3.6	4.7-	6.7-	6.8-	الائتمان إلى الاقتصاد
(مليار، دولار)					رصيد المدفوعات
3.3	33.3	29.9	18.9	6.8	الصادرات
3.2	31.7	29.0	18.0	6.2	الموارد النفطية
12.6	19.2	13.8	10.6	8.7	الواردات
11.9-	5.8	11.3	4.4	4.7-	رصيد الحساب الجاري
51.4-	11.3	21.4	11.7	18.0-	نسبة إجمالي الناتج المحلي
الاحتياطيات					
136.3	143.4	139.9	132.7	130.1	إجمالي الأصول الأجنبية (منها المؤسسة الليبية للاستثمار)
72.6	79.8	82.6	78.4	70.0	إجمالي الاحتياطيات الرسمية
48.0	75.7	51.7	68.0	79.3	واردات البضائع في عدة شهور من السنة القادمة
أسعار الصرف					
-	1.398	1.360	1.385	1.390	أسعار الصرف الرسمية (دينار ليبي / دولار أمريكي)
0.166	1.150	1.108	0.818	0.378	إنتاج النفط الخام (مليون برميل / يوم)
0.149	0.920	1.007	0.788	0.305	الصادرات
40.0	65.0	68.4	52.8	42.8	أسعار النفط الخام (دولار أمريكي / برميل)

المصدر: حسابات موظفي البنك الدولي







**WORLD BANK GROUP**

شارع هـ 1818، نيويورك  
واشنطن العاصمة، 20433